مصممة لكي تتم ممارستها من خلال وجود نظام سياسي وأداري وسيادة شرعية، مثل صلاة الجمعة والعيدين والحج. وتربط الشريعة نظام علاقة الإنسان بأسرته في شؤون الزواج والطلاق والنفقه والميراث وهي ما يسمى اليوم بـ (الأحوال الشخصية)، ولا يمكن تنفيذ هذا النظام بشكل كامل من دون (القضاء). وتتناول الشريعة تنظيم علاقات الناس بعضهم بعض في الأموال والحقوق وهو (الأحكام المدنية) و(المعاملات)، وهي كذلك تحتاج إلى رقابة الدولة القضاء. وتتناول الشريعة أحكام الرقابة الاجتماعية للمجتمع ولأجهزة الدولة بالتشريع وهو نظام (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) و(الحسبه). كما تنظم الشريعة علاقات الناس بالحاكم والهيئة الحاكمة وهي (الأحكام السلطانية) وتتناول (القانون الإداري) و(الحقوق الدستورية) وتنظم الشريعة واردات الدولة ومسؤولياتها المالية وهي (النظام الدولي) وأحكام الزكاة والخمس والأنفال والفيء كما تتناول الشريعة ما يحدث على الناس من الخلافات بالتشريع والتفصيل، وتحدد الجزاء والعقوبات بشكل دقيق وهو (باب القضاء) وقانون (العقوبات والجزاء). كما تنظم الشريعة علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، في السلم والحرب، وهو ما يسمى بـ (القانون الدولي). .. ولا نريد أن ندخل في تفاصيل البحث عن هذه النقطة فهي كثيرة، وكما قلنا سابقا تشتبك أحكام الولاية والسيادة السياسية والحاكمية بأبواب الفقه المختلفة حتى تكاد أن تغطي أوسع مساحة في الفقه من العبادات إلى المعاملات والعقود والإيقاعات والسياسات. الخطابات الشرعية الموجهة إلى الهيئة الاجتماعية استطراداً في هذا البحث ذكرت في كتاب (ولاية الأمر) ([11]) إن الخطابات الشرعية الموجهة إلى الذين آمنوا أو إلى الناس على ثلاثة أنحاء: فقد يتعلق الحكم بعامة الناس، ولكن